

المرأة تحقق المساواة في الحياة السياسية خلال 20 عاماً

وذكرت الدراسة أن الأمريكيتين وأوروبا وأفريقيا تتفوق عن العرب وآسيا والمحيط الهادي، في وصول المرأة إلى المناصب البرلمانية والتنفيذية والحكومية لكن على النقيض من هذه الأرقام، رصدت الدراسة انخفاضاً طفيفاً في نسبة تولي المرأة لمنصب الرئيس ورئيس الوزراء، فعدد النساء رؤساء الدول أو الحكومات قد انخفض من 19% إلى 18% منذ عام 2012م.

أشارت دراسة جديدة عن خريطة المرأة السياسية في العالم خلال 2014م، صادرة عن اتحاد البرلمان الدولي والأمم المتحدة لشؤون المرأة، إلى أن النساء يمكنهن أن يحققن المساواة في الحياة السياسية خلال الـ 20 سنة المقبلة، إذا استمر التقدم بنفس المعدل، فالخريطة توضح أن عدد النساء البرلمانيات في العالم قد وصل إلى 21,8% وذلك بزيادة 1,5% عن العام الماضي.

15

الميثاق



ربيع المؤتمر الشعبي العام

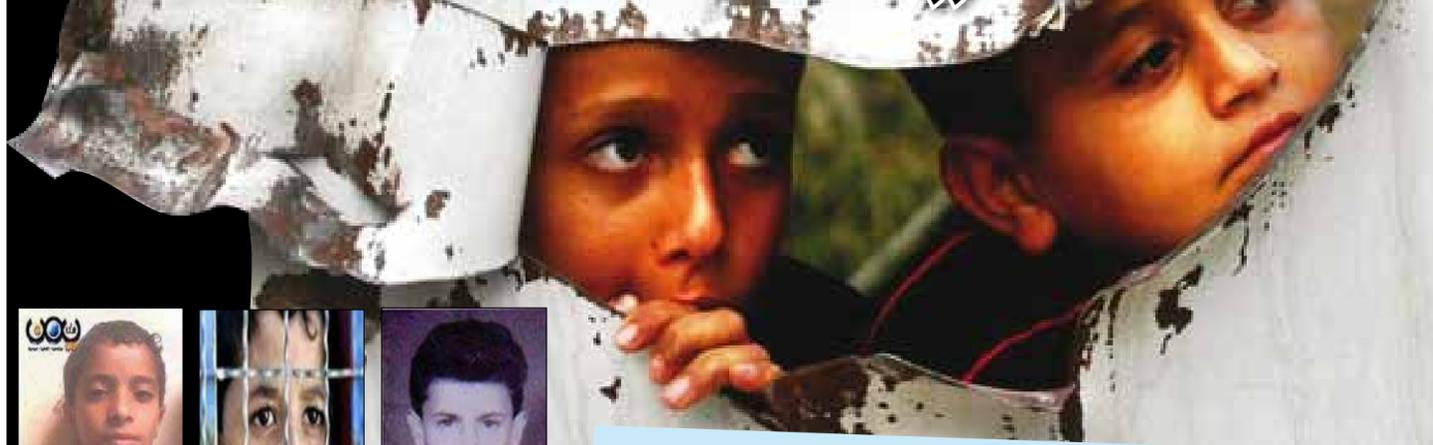


رحمة حجرية

لقد كان المؤتمر الشعبي العام محظوظاً جداً أمام طوفان ما يسمى بالربيع العربي مقارنة بالاحزاب الحاكمة التي تلاشت بطريقة مؤلمة أمام الطوفان! رغم ان المؤتمر كان معرضاً للنهاية الاسوء، لكنه صمد وحيداً في وجه التكالب المحلي والدولي عاماً من الاحتجاجات وعميين بلا سلطة ولا وزارات سيادية وانقسام داخلي في استخدام خصومه وأعضائه الخصوم المواقع القيادية لاتخاذ القرار السياسي والعسكري والاقتصادي ضده وخذ المنتهين له! والسبب في ذلك لايمكن فقط في عدم خبرة خصومه في إدارة البلاد نحو واقع أفضل يعزز مكانتهم ويضعف مناصريه وإنما في ادارة قياداته للارزمة بحكمة ودهاء، وصبر وإخلاص عدد كبير من قواعده من الشباب والنساء والشخصيات الاجتماعية والسياسية بلا مصالح أو طمع في ظل تأكيد الشواهد والواقع في المنطقة واليمن على نهاية حزبهم وتعرضهم لأبشع وسائل الانتقام التي حاصروهم بها خصوصاً طيلة الأزمة!

اليوم، على المؤتمر بين وبعد 3 أعوام من نضالهم للبقاء، كطرف قوي بشراف المشروعية الأخلاقية والسياسية التي فضلوها على إغراءات المال والحصانة وتحذروا لاجلها إرهاب الإجراءات الانتقامية، ان يعيدوا بناء وتنظيم انفسهم بنفس الولاء والتضحية والتحدي! ففتيح القيادات والشخصيات البارزة المجال أمام الشباب والنساء، والمتثقفين من مختلف الآراء، والفئات لتولي المواقع القيادية داخل الحزب وفق معايير تشمل التمثيل الفئوي والمناطقية والتكريم لادوارهم في الأزمة وخبراتهم وامكاناتهم المهنية والعلمية! في ظل بقاء قيادات الأمانة العامة لإدارة ومتابعة وتقييم هذا التجديد الإيجابي في دماء وأفكار وقدرات المؤتمر من اللجان الدنيا الى العليا ووفق مجالس استشارية تضم القيادات السابقة والمؤثرة التي ستظل تدعم حزبها وتشرف على تطوره في كل تكوين ولجنة داخل الحزب فيكون للجنة الاقتصادية مستشارون «5» على سبيل المثال من القيادات السابقة تضع المعايير والشروط لتصعيد القيادات الشابة الجديدة وتساعد في صياغة رؤيتها وإدارتها ومشاريعها! ولا أظن ان القيادات التي ضحت بمصالحها وحياتها وفرص التغيير وتحذرت كوارث المرحلة السابقة بوفاء قد تبخل على حزبها التطور والسوخ وعلى نفسها الاستراحة! بل أنها فرصة لتقدم نموذجاً إيجابياً في مشاريع التغيير! أتمنى على قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام ان يدركوا أهمية التجديد والتطوير في حزبهم كتعزيز وإدارة وفكر وممارسات لمواجهة المرحلة القادمة الأضعب والأخيرة ان شاء الله! وما عضوية أم صلاح الحاشدي في اللجنة الدائمة الا مؤشراً على ان المؤتمر الشعبي أدرك أهمية ان يبادر في خلق ربيع حزبي في الوقت المناسب!

أطفال في ساحات الإعدام



صغار خلف القضبان وأحداث يعقون ضحية أحكام الإعدام دون السن القانونية بسبب عدم وجود شهادة ميلاد تثبت أعمارهم الحقيقية بالإضافة إلى وجود قوانين مازالت تعاني من القصور في حماية حقوق الأطفال... إحصاءات رسمية تؤكد وجود عشرات الحالات من الأطفال الذين ينتظرون الإعدام في مختلف السجون اليمنية، وقد تدخلت العديد من المنظمات الدولية وأوقفت أحكام الإعدام على بعضهم... «الميثاق» تطرح هذه القضية الإنسانية أمام الرأي العام وتطالع أو يتم اغفالها بل أن يحصر الجميع على العمل عند صياغة الدستور الجديد بتضمينه نصوص دستورية تحمي حقوق الطفولة... ولضمان ذلك لابد من دور فاعل للمجتمع والاعلام والجهات المعنية بحماية الطفولة للمساهمة والضغط من اجل ادراج نصوص دستورية تحمي الطفولة... وفي هذا الاستطلاع نستعرض بعض الآراء حول هذه القضية... وإلى الحصيلة:

بالضبط والخطأ النسبي هنا في أحسن الحالات لا يكون لصالح الطفل لذلك أصبح من الضرورة العمل على توعية وثقافة المجتمع من خلال الوسائل الاعلامية والمؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وينبغي ان تكون هناك قوانين ونصوص دستورية تؤيد وتؤكد على هذه الحقوق وتنظم الواجبات، فالأحداث هم ضحايا مهما كان مستوى الجرم الذي يرتكبونه لانهم في النهاية امانة في اعناقنا ويحتاجون الى الاهتمام والرعاية ومتابعة من الاسرة والمجتمع والدولة وعلى الجميع العمل من أجل حمايتهم.

ثروة وطن

أما الأخت بشرى المقطري اخصائية اجتماعية دارالامل لرعاية الفتيات فتقول: هناك العديد من القضاة لا ينظر لسن الحدث وقت ارتكاب الجرم وإنما يقيم سنه حسب ما يراه امامه، بالإضافة الى عدم وجود شهادات ميلاد تثبت سن الحدث لدى الكثير بسبب عدم وجود الوعي بأهمية شهادة الميلاد لدى المجتمع... وهذا من شأنه ان يظلم الحدث وقد يعرضه لعقوبة الاعدام ونحن نشاهد العديد من هذه القضايا وتولمنا كثيراً لان الضحايا فيها اطفال والجميع مسئولون عن حمايتهم ورعايتهم فهم المستقبل الذي لابد ان نعهده الاعداد الجيد، أتمنى في هذه المرحلة ان يكون هناك عمل جاد من اجل ادراج نصوص ومواد تكون ضمن الدستور في فترة صياغته ويكون من شأنها حماية الطفولة وصونها من الانتهاك والظلم والاهمال والاستغلال... ولابد من العمل التوعوي حول أهمية شهادات ميلاد لاطفال لحفظ حقوقهم وكذلك تكثيف الدورات التدريبية والتوعوية لكل من القضاة والمحامين وأعضاء النيابة حول قوانين الاحداث والمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بإجراء قضايا الاحداث وكذلك توعية الاعلاميين والعاملين في مجال الطفولة وحقوق الانسان والتوعية المجتمعية عموماً بأهمية حماية حقوق الطفولة.



نفيسة الجانفي: لابد من نصوص دستورية تحمي حقوق الطفولة

بشرى: يتعرض الأحداث للإعدام لأن الحاكم يقرر السن بنفسه

عبد المولى: لا نستطيع تعميم شهادة الميلاد والأحداث بحاجة إلى حماية

القانوني إلا أن ذلك وإن كان صحيحاً لا يمكننا القيام به حرصاً منا على الملاحظات والمساومات القانونية التي بإمكانها أن تقع في بعض القضايا ذات العلاقة بالأطفال... ولذلك ينبغي بعد سن السابعة إذا لم يكن مع الطفل شهادة ميلاد ان تكون هناك عقوبات تطال اولياء الامور لان ذلك من شأنه ان يحمي حقوق الطفل.

مؤكد أن استخراج شهادة الميلاد بعد سن السادسة عشرة يكون مشكوكاً بها خاصة في جرائم الاحداث حيث يصعب تحديد العمر مسانة صعبة للغاية حتى عند الطب الشرعي، فهناك اطفال في المناطق الساحلية والحارة يكون عندهم النمو أقوى من الأطفال الذين يسكنون في المناطق الجبلية والباردة وهذا التفاوت يجعل الطبيب الشرعي لا يستطيع تحديد العمر

والتقنية والتكنولوجيا فيما يتعلق ببرنامج التوعية والتثقيف والاتصال مع الجمهور، بالإضافة إلى عدم قدرة السجل المدني على تعميم استخراج شهادات الميلاد على المستوى الوطني مقارنة بالبطاقات الشخصية التي يتم تغطيتها في جميع المراكز الرئيسية بالمحافظات والمدريات أيضاً.

ويواصل حديثه قائلاً: اود ان يعرف المواطن انه ما لم يتم تسجيل الطفل خلال 60 يوماً من ولادته فإنه يحدث نوع من الاختلال في مصداقية البيانات والمعلومات، ونحن في السجل المدني لن نرضى بزيادة الأعمار أبداً خاصة وأن هناك اطفالاً يتعرضون لبعض الجرائم حينها يأتي آباؤهم لمحاولة استخراج شهادة ميلاد دون معرفة بالعمر الحقيقي لأبنائهم، ولكن مهم ان يحصلوا على شهادة ميلاد تثبت عدم بلوغ ابنهم السن

بداية تحدثت الدكتورة نفيسة الجانفي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمم المتحدة الطفولة قائلة: هناك مشاكل وقضايا متعددة في مجال الطفولة من ذلك قضايا الأحداث وسن الحدث وغيرها من القضايا التي تهم المجتمع عموماً لان الأطفال هم الابناء لكل افراد المجتمع... الآن ربما هناك زيادة في الوعي المجتمعي على مستوى الافراد واصحاب القرار والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني وجاء هذا الوعي من خلال الجهود المبذولة في هذا المجال وهناك تقدم وتعاون تكاملي بين الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والمجلس الأعلى للأمم المتحدة والطفولة بشكل واضح، وأصبح هناك شبه استرجاع موحدة لهذه الجهات الآن نحن في مرحلة صياغة الدستور وبالتالي علينا ان تكثف الجهود ونعمل من اجل تعزيز الضغط بهدف ادراج النصوص والمواد الدستورية المتعلقة بحماية الطفولة من ذلك ما يتعلق بالأطفال الأحداث والقوانين المرتبطة بهم وحتى على مستوى تقييد شهادة الميلاد للطفل والزام اولياء الامور بذلك قانونياً لما لذلك من انعكاسات ترتبط بسن الطفولة وما يرتبط بها من تبعات، أتمنى من الجميع العمل في هذه الفترة بجد واهتمام ومسئولية كبيرة كلا في مجاله بحيث نخرج بدستور يضمن حقوق الطفولة ويحميها من كافة أنواع الاستغلال.

شهادة الميلاد

ويقول جمال عبد المولى السجل المدني بمصلحة الأحوال المدنية: شهادة الميلاد تعتبر أحد مكونات السجل المدني ومن المفترض تسجيل المواليد خلال 60 يوماً حسب قانون مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني ولائحته التنفيذية رقم (31) لعام 1991م، كما أن شهادة الميلاد هي الوثيقة الدولية المعترف بها دولياً في جميع دول العالم كونه لا يوجد لها تاريخ انتهاء، لأنها أساس إنشاء قاعدة بيانات المواطنين حتى بعد وفاته، لذا ينبغي على كل مواطن أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية شهادة الميلاد وندرك انه ما زالت للأسف هناك صعوبات تتعلق بالبنية الأساسية



لبسنا من تصميمنا .. عرض للأزياء في العاصمة صنعاء

لجنة التحكيم كل من:
- المركز الاول: أخوات راجح "هناء بشرى"
- المركز الثاني: هناء المطري
- المركز الثالث: هدى عدنان فأبت.

مستلزمات عرض الأزياء، وهذا وقد فازت في مسابقة الأزياء التراثية بلحمة عصرية التي أقامتها مؤسسة هي وهو للثقافة والتنمية والتدريب للعام الثاني على التوالي تحت شعار "لبسنا من تصميمنا" بحسب قرار

الحضور والشركات التي سارعت الى رعاية مثل هذه الفعالية. وتخلل العرض فقرات فنية لبعض مدارس امانة العاصمة المشاركة والفرقة الفلسطينية التي قدمت البكة بالإضافة لبعض المشغولات اليدوية والحرفية

أقيم في العاصمة صنعاء عرض أزياء بمشاركة مجموعة من مصممات الأزياء الشعبية في اليمن، واستعرضت مجموعة من الشابات اليمنيات والاجنبيات الأزياء امام الجمهور في فعالية نادرة تقام بالعاصمة صنعاء، وسط ترحيب واسع من